

Distr.: General
3 August 2006
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٩٦ من جدول الأعمال المؤقت*
المراقبة الدولية للمخدرات

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب
المخدرات من أفغانستان (باريس ٢ - موسكو ١)، الذي عقد في موسكو في الفترة من
٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

ويرجى تعميم الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٩٦ من جدول أعمال الدورة الحادية والستين المؤقت، وكذلك من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان
(”باريس ٢ - موسكو ١“)
(موسكو، ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

إعلان موسكو

عُقد المؤتمر الوزاري المعني بطرق تهريب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا في
باريس منذ ثلاث سنوات. ونظم على إثر مبادرة من فرنسا وبمشاركة فعلية من جانب
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وهو يعرف حالياً باسم مؤتمر ”باريس ١“.
وكان مؤتمر عام ٢٠٠٣ قد أعطى زحماً سياسياً قوياً لما يعرف بـ ”عملية ميثاق
باريس“، التي كانت بمثابة إطار لعدد من الأحداث الهامة والتدابير العملية النشطة الرامية إلى
تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل قمع تهريب المخدرات عبر آسيا الوسطى وجنوب
غرب آسيا.

ويدعو التقدم المحرز حتى الآن عن طريق تلك العملية إلى الاقتناع بأن السبيل الذي
اخترناه هو الصواب. بيد أنه قد حان الوقت لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر ”باريس ١“
واستخلاص الاستنتاجات الأولية وتحديد أهداف جهودنا المشتركة المقبلة الرامية إلى تحقيق
نتائج عملية.

وبمبادرة من الاتحاد الروسي، في إطار تعزيز عملية ميثاق باريس، عقد وزراء
الخارجية ورؤساء الوفود من ٥٥ بلداً متأثراً على نحو خطير بالاتجار بالأفيون والهروين
المنتجين في أفغانستان وبإساءة استعمالهما، بالإضافة إلى ٢٣ منظمة دولية، مؤتمرهم الثاني
بشأن هذا الموضوع وذلك في موسكو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.
ومراعاة للطابع العالمي لتهديد المخدرات الآتي من أفغانستان، عُقد المؤتمر تحت عنوان
”المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان“. وقامت حكومة
الاتحاد الروسي بالإعداد للمؤتمر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
وركز المؤتمر على وجه الخصوص على المسائل المتصلة بالإنتاج غير المشروع للمخدرات
وسلائفها وتهريبها إلى أفغانستان ومنها عبر المناطق المجاورة باتجاه بلدان المقصد، وعلى تدابير
زيادة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في إطار عملية ميثاق باريس، بما في ذلك المسائل

الصحية والاجتماعية مثل إساءة استعمال المخدرات ومعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة تعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

وأكد المؤتمر على أن انتشار تعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، والخطر المتمثل في أن تصبح تجارة المخدرات شديدة الترابط مع أنشطة الإرهاب والتطرف، وبالدرجة الأولى في سياق تمويل مثل تلك الأنشطة، يفرض ضرورة التعجيل بتكثيف الجهود المشتركة للتصدي لهذا التهديد العالمي. وباعتماد المشاركين لهذا الإعلان، فإنهم يؤكدون أن الأحكام الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر "باريس ١" لا تزال ملائمة، كما يؤكدون استعدادهم لزيادة الجهود الرامية إلى تعبئة إمكانيات الدول المعنية بهدف حل مشكلة المخدرات في العالم بما يخدم مصالح السلم والأمن الدوليين، ويعربون عن تأييدهم لعقد اجتماعات وزارية من هذا النوع بصورة منتظمة.

١ - نتائج المؤتمر

١-١ سيواصل أعضاء المجتمع الدولي بذل جهودهم لدعم جمهورية أفغانستان الإسلامية، التي تعتبر صاحبة الأمر في هذه العملية وتحمل مسؤوليتها في المقام الأول، في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وفي تطبيق المعايير المرجعية المحددة في اتفاق أفغانستان. ويشمل ذلك أنشطة تعقب المهربين، وتعزيز سبل الرزق في الأرياف وتنويعها، والحد من الطلب المحلي، ومعالجة متعاطي المخدرات، وبناء مؤسسات تتسم بالكفاءة لمكافحة المخدرات. ولوحظ أن السلطات الأفغانية قد أحرزت بعض التقدم في مكافحة الاتجار بالمخدرات بفضل دعم المجتمع الدولي، وأن أفغانستان مستعدة للتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال على نحو منفتح وبناء. بيد أن التوصل إلى استراتيجيات مستدامة للقضاء على المخدرات ومكافحتها يحتاج إلى وقت، ولا سيما عندما تكون التحديات بحدة ما نواجهه في أفغانستان. وما زال الناتج الإجمالي من المواد الأفيونية يتجاوز ٤٠٠ طن سنوياً من معادل الهروين. وستحتاج حكومة أفغانستان إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي في سياق تنفيذها لاستراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات.

وأشير كذلك إلى أن ثمة ضرورة حتمية لتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها بهدف إيجاد نظام عصري وفعال لإدارة الحدود. وقد أوصي بمتابعة نتائج مؤتمري الدوحة (أيار/مايو ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٦) ودعم بناء قدرات شرطة الحدود في أفغانستان. وفي هذا الصدد، كانت أفغانستان قد وقعت في الدوحة مع بلدان مجاورة لها، هي إيران وباكستان والصين، على اتفاق مشترك لتحسين تنسيق إدارة الحدود، ومنع التهريب، وتبادل المعلومات/التدريب.

٢-١ واستنادا إلى الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والسلطات الوطنية المختصة، فإن الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية، وعلى رأسها الهيروين، قد أدى إلى زيادة في إساءة استعمال المخدرات في بلدان العبور على امتداد طرق التهريب. ويشمل ذلك بالدرجة الأولى بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا وغرب آسيا وأوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى. وفي هذا السياق، يتعين على المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الواجب إلى طرق تهريب الهيروين الرئيسية الثلاث التي تبدأ في أفغانستان، وهي الطريق الشمالي (عبر آسيا الوسطى وروسيا)، والطريق الغربي (عبر إيران وتركيا والبلقان) والطريق الجنوبي (عبر باكستان وإيران ثم بحرا).

٣-١ وأعيد التأكيد على أهمية عمليات قيام وكالات إنفاذ القانون والأجهزة الخاصة بعملياتها الرامية إلى القضاء على قنوات الاتجار غير المشروع في المخدرات وسلاسلها.

وأشير إلى أن المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به، والذي يوجد مقره في ألماتي (كازاخستان)، سوف يصبح عنصرا هاما في سياق وضع معايير مقبولة دوليا على صعيد المنطقة لتبادل المعلومات الاستراتيجية والتكتيكية بين أطراف مذكرة التفاهم لآسيا الوسطى وشركائهم الخارجيين، كما أعرب عن الأمل في أن تنضم أفغانستان مستقبلا إلى هذا المركز.

وأكد على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، وأجهزتها الفرعية، بما في ذلك في المقام الأول اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، في مجال التعامل مع جميع المسائل المتصلة بمنع تهديد المخدرات الآتي من أفغانستان. وأوصي كذلك بزيادة تركيز تلك الآليات على تحقيق نتائج ملموسة.

وعُرضت على المؤتمر بيانات مقنعة بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، مثل تزايد معدلات الجريمة، وارتفاع نسب الوفيات، واستفحال الإعاقة في صفوف الفئة العمرية الأقوى إنتاجية، وتفشي الاقتصاد الموازي، وضعف الحكومات بسبب الفساد على عدة مستويات، إلى غير ذلك.

٤-١ وتبين من التقييم إحراز تقدم إيجابي في تنفيذ عملية ميثاق باريس، التي وفّرت الإطار لعقد اجتماعات مائدة مستديرة بشأن مكافحة المخدرات غير المشروعة المهربة من أفغانستان عن طريق أراضي روسيا وآسيا الوسطى وباكستان وإيران وجنوب شرق أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي. وينبغي أن تستمر تلك الاجتماعات في إتاحة الاستعراض المنهجي للحالة الراهنة فيما يتعلق بالمخدرات في البلدان والمناطق المعنية وإعداد توصيات مفصلة لعرضها على الفريق الاستشاري المعني بالسياسات.

وتجسدت القرارات التي اتخذها الفريق الاستشاري المعني بالسياسات في مشاريع ملموسة لتقديم المساعدة إلى البلدان الأشد تأثراً بالاتجار بالمخدرات. ومن أجل تعزيز هذه العملية، سيكون من الضروري زيادة الاستفادة من إمكانات الأجهزة الإقليمية المناسبة المعنية بمكافحة المخدرات.

٥-١ واستنتج أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى مسألة تحويل اتجاه السلائف الكيميائية المستعملة لإنتاج الهيروين. واتفق على أن عملية ميثاق باريس ينبغي أن تشجع التبادل المنهجي للمعلومات بشأن تحويل اتجاه السلائف الكيميائية. ويتطلب ذلك تحسين التنسيق فيما بين الدول المتأثرة بما في ذلك بلدان المنشأ التي تنتج فيها السلائف التي يحول اتجاهها، وبلدان العبور التي تهرب عبرها المواد الكيميائية، وبلدان المقصد التي ينتج فيها الهيروين بصورة غير مشروعة.

وينبغي أن تؤدي الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الجمارك العالمية دوراً رئيسياً في تنفيذ سياسات تتسم بالكفاءة بهدف مراقبة السلائف الكيميائية، ولا سيما في إطار المشروع المتعدد الأطراف المسمى "تماسك" وعملية منظمة الجمارك المسماة "تمرلان".

٦-١ وسُلم بضرورة اتخاذ خطوات من أجل تعزيز التفاعل بين أجهزة العدالة والقضاء والإشراف في الدول المشاركة في عملية ميثاق باريس بهدف كفالة تسليم أباطرة المخدرات إلى الدول المعنية، في جملة أمور، وضمان محاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبوها أينما كانوا.

٧-١ وينبغي تناول مشكلة الاتجار غير المشروع بالهيروين المنتج في أفغانستان بالاستناد إلى المبادئ التي اعتمدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي اعتمدها دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرون المعنية بالمخدرات، التي عقدت عام ١٩٩٨. وأعيد تأكيد الالتزام بصكوك الأمم المتحدة بشأن مكافحة المخدرات، كما جرى التشديد على الدور الخاص الذي تؤديه الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي تتمثل مهمته في تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية الرئيسية المتعلقة بالسياسات المتبعة في مكافحة المخدرات وإتاحة برامج المساعدة التقنية للبلدان التي تطلبها.

٨-١ ووجهت توصية إلى الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، وهي اتفاقية تسهم في جعل التعاون الدولي في هذا المجال البالغ الأهمية أكثر تحديداً وفعالية، بأن تسارع إلى التصديق على الاتفاقية، وتعمل بصورة فعلية على تطبيق أحكام اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠ لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بهدف التصدي للمخدرات غير المشروعة والجرائم المتصلة بها.

٩-١ وأولي الاهتمام اللازم إلى الجوانب الصحية، ولا سيما مسألة الوقاية والعلاج من الإدمان على المخدرات ومن الأمراض التي تنتقل بالحقن كالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد. وتبين المعلومات المتاحة بشأن الإدمان على المخدرات والإصابة بالأمراض السارية في معظم البلدان المشاركة أن الحالة مقلقة للغاية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تعتبر جميع الحكومات مكافحة إساءة استخدام المخدرات جزءاً لا يتجزأ من سياساتها في مجال الصحة العامة، مع مراعاة أن بعض المناطق تشهد انتشاراً لفيروس نقص المناعة البشرية بمعدلات مقلقة للغاية. وفي هذا الصدد، يلزم اتخاذ تدابير إقليمية جذرية من أجل منع استئراء الأمراض السارية المتصلة بالمخدرات من بلد إلى آخر.

٢ - استنتاجات الرئاسة

١-٢ ينبغي أن يؤكد المجتمع الدولي مجدداً التزاماته حيال أفغانستان، وأن يقدم على وجه الخصوص دعماً شاملاً إلى الحكومة الأفغانية في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك شقها المتعلق بإنفاذ القانون، وأن يتخذ إجراءات ترمي إلى تعزيز تنمية بديلة مستدامة. وبالتالي، فقد وجهت الدعوة إلى الدول لتساهم، بقدر الإمكان، في الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات المخصص لأفغانستان، الذي يتيح وسائل فعالة وشفافة لدعم أولويات حكومة أفغانستان فيما يتعلق بأنشطة مكافحة المخدرات.

٢-٢ أما في البلدان المتأثرة بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان، فإن استراتيجيات مكافحة الاتجار بالمخدرات ينبغي أن تنطوي على نهج يوازي بين محاربة المتاجرين والوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، امتثالاً لتوصيات الأمم المتحدة.

٣-٢ وينبغي زيادة تعزيز الدور المحوري الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التصدي للتهديد المتمثل بالمخدرات. ومن ثم، ينبغي أن يواصل المكتب سعيه إلى الجمع بين عملية ميثاق باريس وجهود مكافحة المخدرات المبذولة في أفغانستان، وإلى تجنب الازدواجية في مهام مختلف المنظمات الدولية المنخرطة في جهود مكافحة المخدرات في هذه المنطقة.

٤-٢ وينبغي تحسين التعاون في مجالي المعلومات والعمليات بين وكالات إنفاذ القانون والأجهزة الخاصة في الدول المعنية، بهدف تعقب المجموعات الإجرامية عبر الوطنية الضالعة في تهريب المخدرات والسلائف سواء في أفغانستان أو خارجها.

٥-٢ ويعتبر أن من المستحسن اتخاذ المزيد من الخطوات، حيثما يكون ذلك ضرورياً، للتقريب بين التشريعات الوطنية في مجال المخدرات تماشياً مع متطلبات الاتفاقيات الدولية.

٦-٢ وينبغي تعزيز مكافحة غسل الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار في السلائف والمخدرات والفساد. وتُحث جميع الدول على وضع تشريعات ملائمة قائمة على المعايير الدولية وإنشاء وحدات للاستخبارات المالية. وفي هذا السياق، ينبغي الإشادة كثيرا بأنشطة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي تتعاون بشكل وثيق مع المجموعة الأوروبية - الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. وشُدّد على أهمية الامتثال للتوصيات الـ ٤٠+٩ التي أصدرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٧-٢ وينبغي أن تصبح الجوانب الصحية المتعلقة بمسألة تعاطي المخدرات، بما في ذلك الهيروين، إحدى أولويات السياسات التي تنفذها الدول في هذا المجال. وينبغي كذلك أن تنفذ الحملات الإعلامية الموجهة إلى الشباب بصورة منهجية في المدارس الابتدائية والمؤسسات التعليمية وعلى صعيد وسائط الإعلام الرئيسية من أجل توعيتهم بمخاطر إساءة استعمال المخدرات.

ونظرا للانتشار العابر للحدود للأمراض المتصلة بتعاطي المخدرات بالحقن، ينبغي أن تقوم منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعمليات إقليمية مشتركة للتوعية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٨-٢ وشُدّد بصورة خاصة على ضرورة كفاءة التخفيض المستدام لزراعة الأفيون غير المشروعة والاتجار به.

ويمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف عوامل من قبيل تحقيق زيادة كبرى في حجم المخدرات المصادرة على الحدود مع أفغانستان وفي دول العبور ودول الاستهلاك، والحد على نطاق واسع من تهريب السلائف إلى أفغانستان، وتقويض القاعدة المالية لتجارة المخدرات، واتخاذ تدابير لتقليص الطلب.

وأعرب عن الثقة بأن مناقشات مؤتمر موسكو وتوصياته سوف تصبح عنصرا أساسيا في "عملية باريس ٢ - موسكو ١". وتلقى الخبراء التعليمات وفقا لذلك.